HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.33/Rev.2
16 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

نيوزيلندا

[١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢]

(A) GE.02-44988 261102 281102

أولاً- الأرض والسكان

الأرض

١- تقع نيوزيلندا في جنوب غرب المحيط الهادئ، في منتصف المسافة الفاصلة بين خط الاستواء والقطب الجنوبي، وتتألف من جزيرتين رئيسيتين هما جزيرة الشمال وجزيرة الجنوب، ومن عدد من الجزر الأصغر. وتبلغ مساحتها الإجمالية ٠٢١ ٢٦٨ كيلومترا مربعا (أي أنها تماثل في حجمها اليابان أو الجزر البريطانية). وأكبر جيران نيوزيلندا هي نيوكاليدونيا وفيجي وتونغا في الشمال، وأستراليا في الغرب. وتتميز هذه البقعة من العالم بالبراكين النشطة وكثرة الزلازل. وتمر الحدود الفاصلة بين الصفيحة الهندية - الأسترالية وصفيحة المحيط الهادئ عبر نيوزيلندا، وكان للعمليات الناتجة عن تصادم الصفيحتين أثر بالغ في تحديد حجم نيوزيلندا وشكلها وسماتها الجيولوجية. وتشمل جبال الألب الجنوبية الواقعة في جزيرة الجنوب والتي ترتفع تحت غطاء ثلجي دائم وأنهار جليدية كثيرة ١٩ قمة يزيد ارتفاعها على ٠٠٠ ٣ متر. وتغطي الجزيرتان الرئيسيتان مسافة ٦٠٠ ١ كيلومتر تمتد من الطرف الشمالي إلى أقصى الطرف الجنوبي، ولا يبعد أي جزء منهما عن المحيط الذي يحدهما بأكثر من ١٢٠ كيلومترا. ويسهم طول الحدود الساحلية لنيوزيلندا والمسافة التي تفصلها عن أقرب البلدان المجاورة لها في منحها رابع أكبر منطقة اقتصادية بحرية خالصة في العالم. كما يشكل إقليم روس التابع الواقع في القارة القطبية الجنوبية جزءا من نيوزيلندا.

٢- ولنيوزيلندا ولاية على إقليم توكيلاو الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي. وتتعامل نيوزيلندا بجدية مع التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بأن تعمل على تطوير الحكم الذاتي في إقليم توكيلاو توصلا إلى ممارسته حق تقرير المصير. وتتخذ نيوزيلندا الترتيبات اللازمة لإعداد التقارير بشأن إقليم توكيلاو. وسكان إقليم توكيلاو ونيوي وجزر كوك هم جميعهم من مواطني نيوزيلندا. فنيوي وجزر كوك ولايتان تتمتعان بالحكم الذاتي على أساس ارتباط حر بنيوزيلندا. ففي إطار علاقات الارتباط الحر، تتمتع حكومتا نيوي وجزر كوك بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة. وإذا كانت نيوزيلندا تتولى مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع فيما يخص كلا البلدين، فإن هذه المسؤوليات لا تخولها حقوق السيطرة وهي لا تُمارس إلا بناء على طلب صريح من حكومتي نيوي وجزر كوك. ولنيوي وجزر كوك اختصاص كامل فيما يتصل بتنفيذ التزاماتهما بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهما مسؤولتان من ثم عن إعداد التقارير ذات الصلة. وقد قدمت نيوزلندا في الماضي المساعدة في إعداد هذه التقارير.

التاريخ

٣- يعتقد أن أول مستوطنين بولينيزيين وصلوا إلى أوتياروا/نيوزيلندا منذ أكثر من ٠٠٠ ١ سنة. وما أن جاء القرن الثاني عشر حتى كانت المستوطنات الماورية متناثرة في معظم أنحاء البلد. وفي عام ١٦٤٢، وقعت أنظار الملاح الهولندي آبل تسمان على أوتياروا، ولكن ١٢٧ سنة أخرى مضت قبل أن يصبح القبطان البحري البريطاني، جيمس كوك، أول أوروبي تطأ قدماه نيوزيلندا في عام ١٧٦٩. وبدأ الاستيطان الأوروبي المنظم في منتصف القرن التاسع عشر.

٤- وفي عام ١٨٤٠، أبرمت معاهدة وايتانغي بين قبائل إيوي الماورية (وهي قبائل نيوزيلندا الأصلية) والتاج البريطاني. وهذه المعاهدة هي الصك التأسيسي لنيوزيلندا الحديثة.

الخصائص الإثنية والديموغرافية الرئيسية

٥- مـــرت نيوزيلندا بتحول ديموغرافي مماثل للتحولات التي شهدتها بلدان متقدمة أخرى. فقد ارتفعت نسبة ســـكان المـــدن ارتفاعـــا شديداً، وأخذ متوسط حجم الأسرة ينخفض ببطء، بينما يزداد عدد المسنين. وتشير الإســـقاطات إلى بطء النمو السكاني وإلى استمرار التقدم المطرد في سن السكان. ومن المميزات الخاصة لتجربة نيوزيلـــندا تنوع المجموعات الإثنية المتزايد الذي تمثل فيه المجموعات ذات الأصل غير الأوروبي نسبة متزايدة من السكان المقيمين في نيوزيلندا.

السكان

٦- بلغ عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا ٣,٧٤ ملايين نسمة في آخر تعداد خمسي للسكان أجري في عام ٢٠٠١. وتقدر الكثافة السكانية ب ١٣,٨ شخصا في الكيلومتر المربع.

التكوين الإثني

٧- بلغت نسبة النيوزيلنديين المنحدرين من أصل أوروبي ٨٠,٠ في المائة من السكان المقيمين وفقاً لتعداد عام ٢٠٠١؛ بينما بلغت نسبة الماوريين ١٤,٧ في المائة. وصنفت غالبية النسبة المتبقية بأنها مجموعة إثنية من شعوب جزر المحيط الهادئ (٦,٥ في المائة) أو مجموعة إثنية آسيوية (٦,٦ في المائة).

٨- ويـــرد فيما يلي تصنيف للسكان بحسب المجموعات الإثنية الرئيسية. وترد في الجدول مقارنة بين نتائج تعداد السكان في عامي ١٩٩١ و٢٠٠١. وسُئل الناس عن المجموعة (المجموعات) الإثنية التي ينتمون إليها. وكان بإمكانهم التأشير على عدد المجموعات النموذجية التي يودون التأشير عليها، وإذا كانت هذه المجموعات غير كافية، جاز لهم تدوين المجموعة (المجموعات) التي ينتمون إليها. وأفاد نحو ٩ في المائة من المقيمين في نيوزيلندا أنهم ينتمون إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة في تعداد عام ٢٠٠١. وكانت نسبة أعلى بكثير (٢١ في المائة) من الأطفال دون الخامسة من العمر ينتمون إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة في هذا التعداد. وكانت صيغة السؤال المتعلق بالانتماء الإثـــني في تعـــداد عام ٢٠٠١ مختلفة عن الصيغة المستخدمة في تعداد عام ١٩٩٦، ولكنها كانت مماثلة للصيغة المستخدمة في تعداد عام ١٩٩١ (باستثناء استخدام مصطلح `الماوري` بدلاً من `ماوريونيوزيلندا`). ونتيجة لهذا الـــتغيير في صيغة السؤال عن الانتماء الإثني، تصعب المقارنة بين البيانات المستمدة من التعدادات الثلاثة (١٩٩١ و١٩٩٦ و٢٠٠١). ولهذا لن تُعقد مقارنات بشأن المجموعات الإثنية إلا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠١.

٩- ويرتكز الجدول التالي على مجموع الإجابات. وفي الحالات التي أبلغ فيها أشخاص انتماءهم إلى أكثر من مجموعـــة إثنية واحدة جرى عدهم في كل مجموعة مشمولة بذلك. وكان بإمكان كل شخص في تعداد عام ٢٠٠١ أن يسجل انتماءه إلى ست مجموعات كحد أقصى، بينما لم يكن بإمكانه في تعداد عام ١٩٩١ إلا أن يقدم ثلاث إجابات. وترد بيانات جدول عام ٢٠٠١ على منوال بيانات جدول عام ١٩٩١، وحُددت المجموعات الإثنية الثلاث التي سيجري اســـتخدامها بالاستناد إلى نظام لترتيب الأولويات. ويرد ترتيب الأولويات في المستوى ١ من تصنيف الانتماء الإثني على الـــنحو التالي: مارويو نيوزيلندا - سكان جزء المحيط الهادئ - الآسيويون - الآخرون - الأوروبيون. ويستبعد الجدول الأشخاص الذين لم يحددوا انتماءهم إلى مجموعة إثنية أو الذين لم تسمح إجابتهم بتحديد هويتهم.

المجموعة الإثنية – ثلاث إجابات كحد أقصى[أ][ب]
(مجموع الإجابات)[ج] والجنس
السكان المقيمون عادة بحسب تعدادي ١٩٩١ و٢٠٠١

المجموعة الإثنية – ثلاث إجابات كحد أقصى (مجموع الإجابات والجنس)	سنة التعداد		النسبة المئوية من مجموع السكان سنة التعداد	
	١٩٩١	٢٠٠١	١٩٩١	٢٠٠١
مجموع الأوروبيين				
الذكور	١ ٣٦٨ ٧٨٩	١ ٣٩٤ ١٦٣	٨٣,٠	٧٩,٨
الإناث	١ ٤١٤ ٢٣٦	١ ٤٧٣ ٨٤٦	٨٣,٣	٨٠,١
المجموع	٢ ٧٨٣ ٠٢٥	٢ ٨٦٨ ٠٠٩	٨٣,٢	٨٠,٠
مجموع الماوريين				
الذكور	٢١٤ ٤٣١	٢٥٧ ٤٨١	١٣,٠	١٤,٧
الإناث	٢٢٠ ٤١٦	٢٦٨ ٧٩٧	١٣,٠	١٤,٦
المجموع	٤٣٤ ٨٤٧	٥٢٦ ٢٨١	١٣,٠	١٤,٧
مجموع سكان جزر المحيط الهادئ				
الذكور	٨٢ ٤٠٤	١١٤ ١٥٣	٥,٠	٦,٥
الإناث	٨٤ ٦٦٩	١١٧ ٤٦٥	٥,٠	٦,٤
المجموع	١٦٧ ٠٧٠	٢٣١ ٨٠١	٥,٠	٦,٥
مجموع الآسيويين				
الذكور	٤٩ ٣٩٥	١١٢ ٦٤٤	٣,٠	٦,٤
الإناث	٥٠ ٣٦١	١٢٤ ٨١٨	٣,٠	٦,٨
المجموع	٩٩ ٧٥٦	٢٣٧ ٤٥٩	٣,٠	٦,٦
مجموع الآخرين				
الذكور	٣ ٦١٥	١٣ ١٢٢	٠,٢	٠,٨
الإناث	٣ ٠٧٨	١١ ٨٠٢	٠,٢	٠,٦
المجموع	٦ ٦٩٣	٢٤ ٩٢٤	٠,٢	٠,٧
مجموع السكان[د]				
الذكور	١ ٦٤٨ ٢٣٩	١ ٧٤٧ ٧٥٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الإناث	١ ٦٩٧ ٥٧٤	١ ٨٣٨ ٩٨٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع	٣ ٣٤٥ ٨١٣	٣ ٥٨٦ ٧٣١	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) أفضت التغييرات التي أُدخلت على شكل السؤال المتعلق بالانتماء الإثني المستخدم في تعداد عام ١٩٩٦ إلى عدم اتساق بعض البيانات بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ أو بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١. ولهذا السبب لم تدرج في الجدول بيانات عام ١٩٩٦. ويرد في النص مزيد من المعلومات عن هذه التغييرات.

(ب) جُمعت البيانات الإثنية في هذا الجدول باستخدام ثلاث إجابات كحد أقصى لكل شخص. فإذا أعطى شخص ما أكثر من ثلاث إجابات أخذت في الاعتبار المجموعات الإثنية الثلاث التي تستأثر بالأولوية العليا بحسب نظام تسجيل الأولويات. وهذه الطريقة هي ذات الطريقة المستخدمة في عام ١٩٩١. ويمكن أيضاً أن ترتكز البيانات الخاصة بعام ٢٠٠١ على حصيلة ست إجابات كحد أقصى.

تابع حواشي الجدول

(ج) يشـــمل ذلك جميع الأشخاص الذين ذكروا انتماءهم إلى مجموعة إثنية سواء بوصفها المجموعة الإثنية الوحيدة أو بوصفها واحدة من عدة مجموعات إثنية. وفي الحالات التي أبلغ فيها أشخاص انتماءهم إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة جرى عدهم في كل مجموعة مشمولة بذلك.

(د) لا يشمل ذلك الأشخاص الذين لم يحددوا انتماءهم إلى أي مجموعة إثنية.

تم تقريب جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول جزافاً إلى الرقم العشري الثالث.

١٠- وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد المهاجرين الجدد (الأشخاص الذين ولدوا في الخارج ولم يكونوا مقيمين في التعداد السابق) الذين يعيشون في نيوزيلندا. إذ ارتفع عدد هذه المجموعة إلى ٧٠٠ ٢٠٢ نسمة في تعداد عام ٢٠٠١، أي بزيادة بلغت نسبتها قرابة ٢٣ في المائـــة علـــى عددهم في تعـــداد عام ١٩٩٦ حين بلغ مجموعهم ٥٠٠ ١٦٤ نسمة.

١١- ولا تـــزال آسيا المصدر الرئيسي للمهاجرين الجدد (السكان المولودون خارج نيوزيلندا والذين أقاموا في نيوزيلندا مدة تقل عن عشر سنوات)، ووفد عدد أقل من الأشخاص من منطقة المحيط الهادئ، وكانت مستويات الوافدين من مناطق العالم الأخرى مماثلة لمستوياتهم في عام ١٩٩٦. وبين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦، حلت آسيا محل المملـــكة المـــتحدة وآيرلندا بوصفها المصدر الرئيسي للمهجرين الجدد على مدى الأعوام العشرة السابقة. ففي الســـنوات العشر حتى عام ١٩٩٦، كانت المصادر الثلاثة الأولى هي آسيا (٣٩,١ في المائة) وأوروبا (٢٣,٠ في المائـــة) والمحيـــط الهادئ (بما في ذلك أستراليا) (٢٦,٠ في المائة). وفي السنوات العشر حتى عام ٢٠٠١، كانت المصـــادر الثلاثة الأولى هي آسيا (٤٠,٦ في المائة) وأوروبا (٢١,٥ في المائة) والمحيط الهادئ بما في ذلك أستراليا (٢٠,٣ في المائة)، بينما زادت نسبة المهاجرين المولودين في أفريقيا من ٤,٨ في المائة من مجموع السكان المولودين في الخارج وفي نيوزيلندا في أقل من عشر سنوات إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠١.

١٢- واســـتمر حـــدوث تغيرات مهمة في تشكيل بلدان منشأ المهاجرين المولودين في آسيا على مدى الأعوام العشرة الماضية. ففي عام ١٩٨٦، كانت الصين وكمبوديا وماليزيا والهند واليابان تمثل أكثر من نصف إجمالي عدد المهاجـــرين المولودين في آسيا. وبحلول عام ١٩٩٦، وفد ما يقرب من ثلثي عدد المهاجرين المولودين في آسيا من تـــايوان وجمهوريـــة كوريا والصين وماليزيا وهونغ كونغ. وفي عام ٢٠٠١، كان ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمـــالي المهاجـــرين الوافديـــن من آسيا من البلدان التالية: جمهورية الصين الشعبية، والفلبين، وكوريا الجنوبية، ومقاطعة تايوان الصينية، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، والهند، واليابان.

السكان بحسب الجنس

١٣- شكلت النساء ٥١,٢ في المائة من السكان المقيمين في عام ٢٠٠١. وتشير الاسقاطات إلى أن عدد النساء سوف يظل يتجاوز عدد الرجال خلال القرن القادم. وتتفاوت نسب الجنسين تفاوتا كبيرا لدى المجموعات الإثنية التي أصلها من المهاجرين.

سن السكان

١٤- في عام ٢٠٠١، كان ٢٢,٧ في المائة من السكان المقيمين في نيوزيلندا من الأطفال دون سن ١٥ سنة، وكان ٦٥,٣ في المائة من السكان في سن تتراوح بين ١٥ و٦٤ سنة، و١٢,٠ في المائة في سن ٦٥ سنة فما فوق. وبلغ متوسط السن ٣٤,٨ سنة.

اختلاف السن فيما بين المجموعات الإثنية

١٥- يبلغ متوسط عمر جميع سكان نيوزيلندا ٣٤,٨ سنة. ويبلغ متوسط عمر المجموعة الإثنية الأوروبية ٣٦,٨ سنة (بما في ذلك ٤١,١ سنة للسكان من أصل بريطاني و٤٣,٨ سنة للسكان من أصل هولندي). وهذا الارتفاع في الهيكل العمري للمجموعات الأوروبية في نيوزيلندا يعكس هجرة العديد من أفرادها إلى نيوزيلندا بعد الحرب العالميـــة الثانية، وربما لم يعد أطفال هؤلاء يشعرون بالانتماء إلى المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها آباؤهم. إلا أن متوسط عمر بعض المجموعات الأوروبية الأقل شيوعاً في نيوزيلندا، مثل السكان من أصل فرنسي وروسي وإيطالي وألماني وسويدي يقل عن متوسط عمر مجموع سكان نيوزيلندا.

١٦- وأصغر متوسط عمر لمجموعات شعوب جزر المحيط الهادئ هو متوسط عمر سكان تونغا الذي يبلغ ١٨,٩ سنة، في حين يبلغ متوسط عمر الماوريين ٢١,٩ سنة. وأعلى متوسط عمر بين مجموعات سكان جزر المحيط الهادئ هـــو متوسط عمر سكان فيجي الذي يبلغ ٢٣,٧ سنة. وأكثر من ثلث شعوب جزر المحيط الهادئ في نيوزيلندا أطفال في حين لا تتعدى نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٣,٣ في المائة. وللماوريين توزيع عمـــري مماثل حيث تصل نسبة من يقل عمرهم عن ١٥ سنة إلى ٣٧,٣ في المائة، ونسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فما فوق إلى ٣,٤ في المائة فقط.

١٧- ولصينيي تايوان أدنى عمر متوسط بين المجموعات الآسيوية (٢٣,٣ سنة)، ومتوسط عمر السريلانكيين هو الأعـــلى (٣٢,١ ســـنة). وكثير من الآسيويين مهاجرون جدد إلى نيوزيلندا وتتراوح فئاتهم العمرية بين الشباب والبالغين. وتتراوح أعمار أكثر من نصف الآسيويين (٥٥,٢ في المائة) بين ١٥ و٤٤ سنة، في حين يبلغ عمر الربع منهم (٢٣,٦ في المائة) أقل من ١٥ سنة، ولا تتعدى نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ فما فوق ٤,١ في المائة. وفي مقابل ذلك، هناك ٤٣,٢ في المائة من سكان نيوزيلندا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٤ سنة، وتبلغ نسبة الأطفال ٢٢,٧ في المائة، بينما تبلغ نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ١٢,١ في المائة.

١٨- وفي عام ٢٠٠١، بلغ متوسط عمر الإناث في نيوزيلندا ٣٥,٦ سنة، مقابل ٣٤,٠ سنة للذكور. وكانت الإناث من الماوريين وشعوب جزر المحيط الهادئ أصغر سنا مقارنة بجميع الإناث، إذ بلغ متوسط أعمارهن ٢٣,٠ و٢١,٩ سنة على التوالي، في حين بلغ متوسط عمر الإناث الآسيويات ٢٩,٧ سنة في عام ٢٠٠١.

١٩- ولدى الإناث الأوروبيات نسبة مسنات أعلى بكثير، حيث تصل نسبة اللواتي تبلغ أعمارهن ٦٥ سنة أو أكـــثر إلى ١٥,٣ في المائـــة، مقـــابل ٣,٨ في المائـــة فقط لدى مجموعات الماوري وشعوب جزر المحيط الهادئ والمجموعات الآسيوية معاً. وعلى عكس ذلك، يرجح أن تقل أعمار الإناث في مجموعة الماوري ومجموعة شعوب جزر المحيط الهادئ عن ١٥ سنة، حيث تبلغ نسبتهن ٣٥,٧ في المائة و٣٧,٤ في المائة على التوالي، مقابل ٢٠,٤ في

المائـــة للإنـــاث الأوروبيات. وتتركز الإناث الآسيويات في المجموعات التي هي في سن العمل إذ بلغت نسبة من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٤ سنة ٧٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠١.

الاقتصاد

٢٠- نيوزيلندا بلد متقدم ذو اقتصاد سوقي يعتمد على التجارة الخارجية. ومنذ الثمانينيات، تعرضت نيوزيلندا ككثير من البلدان الأخرى لفترة تواصل فيها هبوط النشاط الاقتصادي وأعقبها نمو تحقق في حدود ضيقة وبشكل متفاوت منذ عام ١٩٩٣. وبقي مستوى المعيشة مرتفعاً بشكل معقول، استناداً إلى معظم المقاييس، رغم أن هذه الصعوبات الاقتصادية والأنماط المتغيرة في التجارة العالمية قد أفضت إلى انخفاض مستويات دخل الفرد.

٢١- وفي عـــام ١٩٨٤، بدأ تنفيذ برنامج هام للتحرير الاقتصادي. وأعيد توجيه السياسة الاقتصادية بدرجة كـــبيرة نحـــو إنشاء اقتصاد سوقي التوجه ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد الكلي. وكانت الإصلاحات الهيكلية سريعة وواسعة النطاق، وقد اقترنت باستراتيجية مالية متوسطة الأجل لمكافحة التضخم. وكانت آثار الإصلاحات الهيكلية واضحة. وكان من بين نتائج عملية التكيف حدوث انخفاض كبير متوسط الأجل في مستوى العمالة.

٢٢- ويعتمد اقتصاد نيوزيلندا الصغير على التجارة الخارجية. وكانت نسبة كبيرة من صادرات نيوزيلندا التي تـــتألف أساسا من المنتجات الزراعية توجه إلى المملكة المتحدة. على أن نيوزيلندا قد تكيفت على مدى الأعوام الـ ٢٠ الماضـــية مع عالم متغير بحيث أصبحت آسيا تحتل الآن مكانة أبرز. وأكبر أسواقنا التصديرية هي أستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا. وقد طورت نيوزيلندا صناعاتها الزراعية والتحويـــلية لتلـــبية احـــتياجات أسواق المنتجات المتخصصة. وكان معنى ذلك أن نيوزيلندا لم تعد تعتمد على صـــادرات الألـــبان والـــلحوم والصوف نظرا لتزايد أهمية منتجات الحراجة والبستنة وصيد الأسماك والصناعات التحويـــلية. كما تزايدت أهمية السياحة. وتشير تقديرات مجلس السياحة في نيوزيلندا إلى أن السياحة الدولية قد أســـهمت خلال السنة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بمبلغ ٥,٢ مليارات دولار نيوزيلندي في الاقتصاد، أي بحوالي ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء إيرادات السفر الجوي الدولي.

دخل الفرد

٢٣- بلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي في عام ٢٠٠١، ٨٢٥ ١٩ دولاراً نيوزيلندياً للنيوزيلنديين من أصل أوروبي و٨٢٧ ١٤ دولاراً نيوزيلـــنديا للنيوزيلـــنديين من أصل ماوري. وكانت هناك اختلافات كبيرة أيضا في الدخول السنوية بين الرجال والنساء. ففي عام ٢٠٠١ بلغ متوسط دخل الرجل في السنة ٩١٣ ٢٤ دولارا بينما بـــلغ متوســـط دخل المرأة في السنة ٥٢٩ ١٤ دولاراً. وتشير مقارنة بين متوسط معدلات الأجور في الساعة في أوقات العمل العادية كما وردت في "استقصاء العمل الربع سنـــوي" (Quarterly Employment Survey) إلى أن النساء كن يحصلن على ما نسبته نحو ٨٤ في المائة من أجور الرجال حتى شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢.

الناتج المحلي الإجمالي

٢٤- بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٢، ٠٢٢ ١٢٠ مليون دولار نيوزيلندي أي بزيادة نسبتها ٧,٠٥ في المائة عن مستواه في عام ٢٠٠١.

معدل التضخم

٢٥- بلغ معدل التضخم السنوي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ٢,٨ في المائة.

الديون الخارجية

٢٦- بلغ مجموع الديون الخارجية القائمة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢ ما مقداره ٨٢٨ ١٢٨ مليون دولار نيوزيلندي. وبلغت الديون الحكومية من هذا المبلغ ٩٢٥ ١٨ مليون دولار نيوزيلندي.

معدل البطالة

٢٧- بلغ العدد الرسمي المعدل موسمياً للعاطلين عن العمل ٠٠٠ ١٠٤ شخص أو ما نسبته ٥,٣ في المائة من قوة العمل في الربع الأول من عام ٢٠٠٢. (وتعريف العاطل عن العمل رسميا هو كل من ليس لديه عمل، ويبحث عن عمل بنشاط، ويكون مهيئا للعمل). وكان من بين هذا المجموع ٠٠٠ ٧٩ من الذكور و٠٠٠ ٥٦ من الإناث (أي أن معدل البطالة بلغ ٥,٢ في المائة و٥,٤ في المائة على التوالي). ويصل معدل البطالة لدى كل من المجموعة الماورية النيوزيلندية ومجموعة سكان جزر المحيط الهادئ إلى مستوى أعلى بكثير نسبيا، ولا سيما في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة. وبلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من الماوريين ٥٠٠ ٢١ شخص (أي بمعدل بطالة قدره ١٠,٨ في المائة) بينما بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من سكان جزر المحيط الهادئ ٥٠٠ ٩ شخصاً (أي بمعدل بطالة قدره ٩,٧ في المائة).

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

٢٨- لا يوجد مقياس رسمي لمعدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة في نيوزيلندا، غير أنه من المعترف به دوليا أن نيوزيلندا تتميز بارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء. واستنتجت الدراسة الاستقصائية الدولية للإلمام بالقراءة والكتابة في عام ١٩٩٦ أن أنماط الإلمام بالقراءة والكتابة في نيوزيلندا مشابهة للأنماط السائدة في المملكة والمتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. وتوجد مشاريع مختلفة لمحو الأمية بالمجان للمتعلمين. ومن هذه المشاريع مشروع "تي واري أكو" (دار التعليم) للسكان الماوريين الأصليين، الذي يوجد موقعه في مصنع للورق، وهو برنامج لمحو الأمية في مكان العمل يجري تطبيقه منذ أمد بعيد؛ ودورات تعليم اللغة الإنكليزية للمهاجرين الجدد واللاجئين مثل الرابطة الوطنية لخطط التعليم المترلي التي توفر التعليم لما يزيد على ٥٠٠ ٦ مهاجر جديد ولاجئ؛ ودورات تعليم الإنكليزية كلغة ثانية التي توفرها جهات محلية أخرى وكليات التقنيات المتعددة وعدد من المدارس الثانوية؛ ودورات في المهارات تشمل عنصراً لمحو الأمية توفرها جهات خاصة وحكومية لـ ٠٠٠ ٣٣ من المتعلمين الكبار العاطلين عن العمل سنوياً؛ ودورات "أوتياروا" لمحو الأمية التي تشمل ما

يـــزيد على ٠٠٠ ٨ متعلم من الكبار على الصعيد الوطني (ثلثهم من النساء)؛ وتطوير برنامج محو الأمية وتعليم الإنكليزية للناطقين بلغات أخرى بوصفه أولوية تعليمية في سجون نيوزيلندا. وتوجد، بالإضافة إلى ذلك، دورات غير مجانية بدوام كامل وبرنامج لإقراض الطلبة المقيمين بصفة دائمة في نيوزيلندا.

الديانة

٢٩- مـــن بين الذين أعلنوا انتماءهم إلى إحدى الديانات في عام ٢٠٠١، اختار ٩٥,٤ في المائة الديانة المسيحية، أي بـــتراجع قدره ٤,١ في المائة عن المعدل في تعداد عام ١٩٩٦. وازداد عدد الأشخاص المنتمين إلى ديانات غير المسيحية. فقد ارتفع عدد كل من الهندوس والبوذيين والمسلمين بأكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١.

٣٠- وأفـــاد نحـــو ٣٠ في المائة من السكان المقيمين بصفة اعتيادية في عام ٢٠٠١ أن لا دين لهم، أي بزيادة قدرها ١٨,٥ في المائة على عام ١٩٩٦ حين أفاد ربع السكان أن لا دين لهم. وتراجع عدد الذين رفضوا الإجابة عن سؤال الدين تراجعاً طفيفاً بين عامي ١٩٩٦ (٥٩٣ ٢٥٦ شخصاً) و٢٠٠١ (٢٤٤ ٢٣٩ شخصاً).

اللغة

٣١- الإنكـــليزية هـــي اللغة الرئيسية التي يستخدمها معظم السكان وهي اللغة المستخدمة في الحياة العامة. والماوريـــة هـــي لغة شعب تانغاتا وينوا (الشعب الأصلي) لنيوزيلندا. وهي تاونغا (كتر) بموجب أحكام معاهدة وايتانغي، وقد أصبحت لغة رسمية لنيوزيلندا بموجب قانون اللغة الماورية لعام ١٩٨٧. وينص القانون أيضا على أنه يجـــوز للـــناس التكـــلم باللغة الماورية في أي دعاوى قضائية وعلى إمكانية توفير خدمات مترجم شفوي مختص في هذه الدعـــاوى. وتتضمن مناهج مدارس عديدة برامج لتعليم اللغة الماورية. كما تتاح للتلاميذ الذين تكون لغتهم الأم هي لغة جزر المحيط الهادئ أو لغة أي مجتمع محلي آخر فرصة لتطوير واستعمال لغتهم كجزء لا يتجزأ من دراستهم.

٣٢- ويتحدث معظم النيوزيلنديين من أصل أوروبي (٩٠,٥ في المائة) لغة واحدة فقط هي الإنكليزية أساسا. وفي عـــام ٢٠٠١، أفـــاد نحو ٤,٥ في المائة من النيوزيلنديين و٢٥,٢ في المائة من النيوزيلنديين من أصل ماوري يتحدثون الماورية.

متوسط العمر المتوقع

٣٣- كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ على النحو التالي:

الإناث غير الماوريات ٨٠,٦ سنة

الإناث الماوريات ٧١,٦ سنة

الذكور غير الماوريين ٧٥,٣ سنة

الذكور الماوريون ٦٧,٢ سنة.

٣٤- وكانت أمراض السرطان وأمراض القلب الإقفارية أهم أسباب الوفيات خلال السنوات العشر الماضية، حيث نسب إلى كل منهما نحو ربع الوفيات. وفي عام ١٩٩٨، نسب إلى أمراض السرطان ٢٩ في المائة من مجموع الوفيات بينما نُسب إلى أمراض القلب الإقفارية ٢٣ في المائة من الوفيات.

معدل وفيات الرضع

٣٥- بلغ معدل وفيات الرضع ٥,٣ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في السنة التقويمية ٢٠٠١. ومثل معدل الوفيات المبكرة للمواليد قرابة نصف معدل وفيات الرضع (٢,٧٦ وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي).

وفيات الأمومة المباشرة

٣٦- تتفاوت معدلات وفيات الأمومة المباشرة (أي الوفيات الناتجة عن مضاعفات الحمل، والوضع، وفترة ما بعد الوضع مباشرة) تفاوتا ملحوظا من عام إلى آخر بسبب قلة عدد الوفيات. إذ بلغ هذا المعدل ١,٧ في المائة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٨ (حدثت وفاة واحدة من وفيات الأمومة المباشرة في ذلك العام) بعد أن وصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧ (حدثت وفاتان من وفيات الأمومة المباشرة في ذلك العام).

معدل الخصوبة

٣٧- بلغ مجموع عدد الأطفال المولودين أحياء في السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٢، ٠٠٧ ٥٤ طفلاً. وتشير أحدث معدلات الخصوبة إلى أن متوسط عدد الولادات للمرأة النيوزيلندية بلغ ١,٩٧ ولادة. وتقل أحدث الأرقام بنحو ٦ في المائة عن المستوى المطلوب (٢,١٠ ولادة لكل امرأة)، ليجدد السكان أنفسهم دون احتساب الهجرة. وفي ١٨ سنة من السنوات الـ ٢٢ الأخيرة كانت الخصوبة في نيوزيلندا دون "مستوى التعويض".

٣٨- وفي السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٢، وُلد أقل من نصف مجموع الأطفال بقليل (٤٩ في المائة) لأمهات في الثلاثين من عمرهن فما فوق، وهو رقم أعلى كثيراً من نسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وفي المقابل، انخفض عدد الأطفال المولودين لأمهات دون الخامسة والعشرين من عمرهن من ٣١ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. وما برحت معدلات الإنجاب المبكر تتراجع منذ أمد بعيد. ويبلغ الآن متوسط عمر المرأة النيوزيلندية المنجبة ٢٩,٥ سنة مقابل ٢٧,٩ سنة في عام ١٩٩٢ و٢٥,٦ سنة في أوائل سبعينات القرن العشرين.

٣٩- وكان معدل الخصوبة الإجمالي للماوريات أعلى بنسبة ناهزت ٣٤ في المائة عن نظرائهن من غير الماوريات في السنة التقويمية ٢٠٠١. وبلغ متوسط سن الإنجاب لدى الماوريات ٢٥,٩٧ سنة مقابل ٣٠,٥٨ سنة لغير الماوريات في عام ٢٠٠١.

التوزيع العمري

٤٠- يدل تعداد عام ١٩٩٦ وكذلك أحدث التقديرات على استمرار تقدم سن سكان نيوزيلندا ببطء. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، بلغ متوسط العمر ٣٤,٧ سنة (رقم مؤقت) مقابل ٣٤,٢ سنة في ٣١ آذار/مارس ٢١٠٠١ و٣١,٣ سنة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١.

٤١- وخلال الفترة الممتدة من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، سجل عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة زيادة قدرها ٤ ٢٤٠ طفلا أو بنسبة ٠,٤٨ المائة، من ٤١٠ ٨٧٤ إلى ٦٥٠ ٨٧٨ طفلا. وارتفع عدد النيوزيلنديين الذين هم في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤ سنة) بما مقداره ٦٣٠ ٤١ شخصا أو بنسبة ١,٦٥ في المائة ليصل إلى ١٦٠ ٥٥٧ ٢ شخصا، وارتفعت نسبتهم في إجمالي عدد السكان ارتفاعاً طفيفاً من ٦٥,٤ في المائة إلى ٦٥,٦ في المائة خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وسجل عدد المسنين النيوزيلنديين (٦٥ سنة فما فوق) زيادة قدرها ٥٩٠ ٦ شخصا أو بنسبة ١,٤ في المائة، من ٢٣٠ ٤٥٦ إلى ٨٢٠ ٤٦٢ شخصا. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، كان نصف عدد المسنين النيوزيلنديين فوق سن ٧٤,٢ سنة.

الشباب ضمن الهيكل السكاني

٤٢- في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، قدر عدد الأشخاص في الفئة العمرية دون سن العشرين بـ ٤٦٠ ١٦١ ١ شخصاً أو ٢٩,٨ ٩ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا. وفي إطار هذه الفئة، سجل عدد الأشخاص دون سن الخامسة انخفاضا طفيفاً بنسبة ٠,١ في المائة (من ٥٢٠ ٢٨٢ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ إلى ١٠٠ ٢٨٢ شخص في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢)، وانخفض عدد الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين خمس وتسع سنوات بنسبة ١,٣ في المائة (من ٩١٠ ٢٩٤ أشخاص في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ إلى ٦٢٠ ٣٠٣ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢)، وازداد عدد الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و١٩ سنة بنسبة ٢,٩ في المائة (من ٨٧٠ ٢٧٤ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ إلى ٧٢٠ ٢٨٢ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢).

النسبة المئوية للسكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية

٤٣- بالرغم من أن نيوزيلندا هي بلد زراعي أساسا من حيث استخدام أراضيه، فإن ١٤,٣ في المائة من "مجموع السكان المقيمين بصفة اعتيادية" لدى إجراء تعداد عام ٢٠٠١ كانوا يعيشون في المناطق الريفية. (تعرَّف المناطق الريفية بأنها مناطق لا يزيد عدد السكان في أكبر مراكزها السكانية عن ٠٠٠ ١ نسمة). ويعيش ٧١ في المائة من السكان في المناطق الحضرية الرئيسية (أي المراكز التي يعيش فيها ٠٠٠ ٣٠ نسمة أو أكثر). ويعيش نحو ١٤,٧ في المائة في مناطق حضرية ثانوية وأقل أهمية يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ٣٠ نسمة.

٤٤- ومنطقة أوكلاند الحضرية هي أكبر تجمع سكاني حضري على الإطلاق إذ يقدر عدد سكانها بنحو ٥٠٧ ٠٧٤ ١ نسمة. وأظهر تعداد السكان لعام ٢٠٠١ أن ٦٦,٩ في المائة من مجموع السكان في منطقة أوكلاند الحضرية أوروبيون، وأن ١١,٥ في المائة ماوريون، وأن ١٤,٩ في المائة هم من سكان جزر المحيط الهادئ، وأن ١٤,٦ في المائة آسيويون (يزيد حاصل جمع النسب المئوية على ١٠٠ بسبب استخدام مجمل المعلومات الواردة في الإجابات). وزاد عدد السكان "المقيمين بصفة اعتيادية" في منطقة أوكلاند الحضرية بمقدار ٦٧١ ٨٢ نسمة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، ما يجعلها واحدة من أسرع المناطق نمواً في عدد السكان في نيوزيلندا.

النسبة المئوية للأسر الوحيدة الوالد ذات الأطفال المعالين

٤٥- كان أكثر أنواع الأسر شيوعاً في تعداد عام ٢٠٠١ هو "الأسر المؤلفة من زوجين وأطفال"، شأنه في ذلك شأن تعداد عام ١٩٩٦. إلا أن نسبة "الأسر المؤلفة من زوجين وأطفال" ونسبة "الأسر المؤلفة من زوجين

فقـــط" متقاربتان جداً اليوم حيث تبلغ الأولى ٤٢,١ في المائة والثانية ٣٩,٠ في المائة. وهذا استمرار لاتجاه ظهر مـــنذ عام ١٩٩١ يتمثل في زيادة نسبة "الأسر المؤلفة من زوجين فقط" وتراجع عدد "الأسر المؤلفة من زوجين وأطفال". وبلغت نسبة الأسر الوحيدة الوالد ١٨,٩ في المائة من مجموع الأسر، بعد أن كانت ١٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ و١٧,٢ في المائة في عام ١٩٩١. ومعظم الأسر الوحيدة الوالد أسر تعولها إناث (٨١,٩ في المائة) وإن تراجعت بنسبة تزيد قليلاً على ١ في المائة منذ عام ١٩٩٦.

٤٦- ولا تزال الوحدات المعيشية المكونة من أسر هي النمط السائد في نيوزيلندا. وفي تعداد عام ٢٠٠١، كان ٧١,٣ في المائـــة مـــن الوحـــدات المعيشية أسراً، بعد أن بلغت النسبة ٧٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٦. وزادت الوحدات المعيشية المؤلفة من شخص واحد، إذ بلغت نسبتها ٢٣,٤ في المائة من مجموع الوحدات المعيشية مقابل ٢٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٦. أما بقية الوحدات المعيشية فكانت مؤلفة من عدة أفراد لا ينتمون إلى أسرة واحدة (مثل الأفراد الذين يتقاسمون منزلاً واحداً).

ثانيا- الهيكل السياسي العام

٤٧- الهيـــئة التشريعية العليا في نيوزيلندا هي البرلمان النيوزيلندي الذي يتألف من صاحبة الجلالة الملكة (التي يمثلها عادة الحاكم العام) ومن مجلس النواب الذي يتألف من دائرة واحدة ويضم ١٢٠ عضوا.

٤٨- وفيما يلي الوظائف الرئيسية للبرلمان:

(أ) سن القوانين وتفويض الهيئة التنفيذية سلطة سن القوانين؛

(ب) فحص ومراقبة عمل الحكومة (منحها السلطة المالية سنوياً ومراقبة أدائها للصلاحيات والوظائف المفوضة لها)؛

(ج) تشكيل الحكومة؛

(د) تمثيل شعب نيوزيلندا.

٤٩- وقد نص قانون الاستفتاء الانتخابي لعام ١٩٩١ على إجراء استفتاء إرشادي بشأن الإصلاح الانتخابي. وقُسّم الاستفتاء إلى جزأين. ففي الجزء الأول، طُلب من المقترعين الاختيار بين الإصلاح الانتخابي أو الحفاظ على النظام القائم الذي يرجح كفة الفائز الأول. أما في الجزء الثاني من الاقتراع، فطلب من المقترعين تحديد أفضلياتهم من الخيارات الأربعة للإصلاح الانتخابي. وأعربت غالبية المقترعين عن تفضيلها للإصلاح الانتخابي ولنظام التمثيل التناسبي المختلط. وبدأ تطبيق نظام التمثيل التناسبي المختلط بعد الاستفتاء الثاني والأخير الملزم الذي أجري جنبا إلى جنب مع الانتخابات العامة لعام ١٩٩٣.

٥٠- ويطـــبّق القـــانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ على الانتخابات بما في ذلك نظام التمثيل التناسبي المختلط. وبموجـــب نظام التمثيل التناسبي المختلط، يجري تصويت حزبي وتصويت انتخابي. إذ يتاح للمقترع في التصويت

الحـــزبي اختيار الحزب الذي يود أن يكون ممثلا في البرلمان. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان هناك ٢١ حزبا سياسيا مسجلا. أما التصويت الانتخابي فيجري لاختيار أعضاء البرلمان لتمثيل الدوائر الانتخابية.

٥١- وفي إطار نظام التمثيل التناسبي المختلط، سيكون هناك عادة ١٢٠ عضوا في البرلمان. وفي البرلمان المنتخب في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، يوجد ٦٢ عضواً يمثلون الدوائر الانتخابية العامة الـ ٦٢، وسبعة أعضاء يمثلون الدوائر الانـــتخابية الســـبع للسكان الماوريين. أما أعضاء البرلمان الـ ٥١ المتبقون، فكانوا مدرجين على قوائم انتخابية. وتســـتعرض لجنة التمثيل كل خمس سنوات الحدود بين الدوائر الانتخابية العامة ودوائر الماوريين الانتخابية. وقد عقـــدت اللجـــنة اجتماعها الأخير في عام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالمقاعد المخصصة للماوريين، يجدر بالذكر أن القـــانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ يقضي بتخيير السكان الماوريين من تسجيل أنفسهم كناخبين في دائرة انتخابية لـــلماوريين أو تسجيل أنفسهم كناخبين في دائرة انتخابية عامة. ومتى اختار شخص الدائرة الانتخابية التي يريد تســـجيل نفســـه بها تعذر عليه تغييرها قبل حلول موعد الاختيار الانتخابي التالي للماوريين بعد خمس سنوات. وتشـــكل نـــتائج الخيـــار الانتخابي للماوريين الأساس لحساب الناخبين الماوريين وتحديد عدد المقاعد المخصصة للماوريين في الدورتين التاليتين للانتخابات العامة.

٥٢- ويتولى مجلس الوزراء الذي يتألف جميع أعضائه من أعضاء منتخبين في مجلس النواب الإشراف على إدارة شـــؤون الحكومـــة. وتتألف السلطة التنفيذية من مجلس الوزراء ودوائر الخدمة العامة وعدد من الهيئات المرتبطة بالحكومـــة. وعموما، يكون لكل إدارة حكومية وزير معين كرئيس سياسي لها. وفضلا عن ذلك، يوجد في كل إدارة موظف عام يعمل كرئيس إداري لها.

٥٣- وتشكل المحاكم التي تعمل على أساس نظام المحاكمة الحضورية الفرع القضائي للحكومة. وأعلى محكمة في نيوزيلندا هي اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص، وتنعقد في لندن بوصفها آخر محكمة استئناف لنيوزيلندا. واتخـــذت الحكومة قراراً بإلغاء نظام الطعن أمام مجلس الملكة الخاص والاستعاضة عنه بمحكمة عليا في ولينغتون. وستصـــبح المحكمة العليا عند إنشائها، رهناً بسن التشريع اللازم، أعلى سلطة قضائية في نيوزيلندا. وثاني أعلى محكمة في نيوزيلندا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الغالبية العظمى من الطعون.

٥٤- وتـــلي المحكمـــة العالية المحاكُم الجزئية. وهي تُعنى بعدد كبير من القضايا الجنائية والمدنية، وتجري بعض المحاكمـــات أمـــام هيئة محلفين. وتُعنى محكمة الأسرة، وهي شعبة من شُعب المحكمة الجزئية، بالمسائل التي تتعلق بقانون الأسرة. أما محاكم المنازعات (التي أُنشئت بوصفها شُعباً من المحاكم الجزئية) فهي تُعنى بالمنازعات المدنية الثانوية (بخلاف استرداد الديون) عن طريق إجراءات مبسطة. وفضلا عن ذلك، هناك عدد من المحاكم والهيئات القضائية المتخصصة. وفي عام ١٩٩٧، وافقت الحكومة القائمة وقتذاك على استحداث مكتب قضائي تجريبي في المحاكم الجزئية هو مكتب قضاة المجتمعات المحلية. وقضاة المجتمعات المحلية هم أشخاص عاديون من المجتمعات المحلية ينظرون في المسائل الجنائية الثانوية التي تخلو في معظمها من مرافعات الدفاع. ولهم أن يمارسوا مجموعة السلطات العاديـــة المتمثلة في إصدار الأحكام، ماعدا الحكم بالسجن. وأجري تقييم لعمل المكتب في عام ٢٠٠٠. وتنظر الحكومة حاليا في خيارات تتعلق بمستقبل المكتب.

٥٥- وتؤدي المحاكم دور الكابح لسلطة الحكومة حيث تضمن أن تتصرف الحكومة وفقا للقانون. بيد أنه نظرا لكـــون الـــبرلمان هو أعلى هيئة في نظام الحكم النيوزيلندي، فإن المحاكم ملزمة بالقوانين، ولا يجوز لها أن تلغي نصوص أي قانون من القوانين التي تصدر عن البرلمان.

٥٦- وتتألف قوانين نيوزيلندا مما يلي:

(أ) القانون العام الذي يشار إليه أحيانا باسم "قانون القضاة"، وقد طورته محاكم إنكلترا ومحاكم نيوزيلندا ؛

(ب) القانون التشريعي الذي يسنه برلمان نيوزيلندا. وقد حافظت المادة ١٥(١) من القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ على سلطة البرلمان المتمثلة في سن القوانين. وقبل صدور هذا القانون الدستوري، كانت هذه السلطة تستمد من قانون اعتماد قوانين ويستمنستر التشريعية لعام ١٩٤٧، الذي خول برلمان نيوزيلندا السلطة الوحيدة لسن التشريعات لنيوزيلندا؛

(ج) كما أعلن في قانون تنفيذ القوانين الامبراطورية لعام ١٩٨٨ أن عددا قليلا من القوانين التشريعية والتشريعات الفرعية البريطانية التي صدرت قبل عام ١٩٤٧ تشكل جزءا من قوانين نيوزيلندا.

٥٧- ويتعـــلق القانون العام بتفسير القوانين التشريعية وتطوير القوانين العامة بالاستناد إلى المبادئ القانونية الأساسية. ويتضمن القانون التشريعي قوانين البرلمان والتشريعات التي تسن على أساس التفويض بموجب تلك القوانين.

معاهدة وايتانغي

٥٨- أرست معاهدة وايتانغي التي وقعت في عام ١٨٤٠ بين ممثلي التاج البريطاني وقبيلة هابو الفرعية الماورية وقبيـــلة إيوي الماورية الأساس القانوني لاستيطان نيوزيلندا، وكان الهدف منها حماية حقوق وممتلكات السكان الماوريين الأصليين.

٥٩- وشهدت فترة العقد ونصف العقد الأخيرة تزايد أهمية معاهدة وايتانغي كأساس لتسوية مطالبات الماوريين ضد التاج. وقد تعاظم الجدال بشأن مكانة الشعب الماوري ودوره في المجتمع النيوزيلندي، وما فتئت الحكومات المتوالية تطور سياساتها المتعلقة بالشؤون الماورية.

٦٠- وقد أنشأ قانون معاهدة وايتانغي لعام ١٩٧٥ محكمة وايتانغي لتقديم توصيات إلى التاج بشأن المطالبات المتعلقة بالمعاهدة. وصدر تعديل في عام ١٩٨٥ يسمح بأن يكون للمطالبات أثـــر رجعي منذ توقيع المعاهدة في عام ١٨٤٠.

٦١- ويطور عمل المحاكم ومحكمة وايتانغي المعنى المعاصر للمعاهدة. وهذا العمل واسع النطاق وله تأثير بالغ ومســـتمر عـــلى الطريقة التي تتعلم بها نيوزيلندا النظر إلى نفسها. ويقر التاج بأن المعاهدة هي الوثيقة التأسيسية للأمة، وقد أصبحت المعاهدة مقبولة الآن على نطاق واسع بوصفها أهم صك في التطور المستمر للشراكة القائمة بمقتضى المعاهدة بين التاج والماوريين. وعلى حد قول محكمة وايتانغي في وصف أعمالها: "إن المعاهدة تتحدث دائما".

٦٢- وبالإضافة إلى إنشاء محكمة وايتانغي، أنشئ مكتب خاص معني بالتسويات بمقتضى المعاهدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تحت سلطة الوزير المكلف بشؤون المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وايتانغي. والهدف من إنشاء المكتب هو زيادة التركيز على أهداف الحكومة فيما يتعلق بتسوية المطالبات التاريخية التي تنطوي عليها معاهدة وايتانغي.

٦٣- وفي قضية بالغة الأهمية عرضت على محكمة الاستئناف في عام ١٩٨٧، فسرت المحكمة العلاقة الخاصة بين الشعب الماوري والتاج بأنها علاقة تقتضي من الشركاء في المعاهدة أن يتصرفوا بحكمة وبأكبر قدر من حسن النية تجاه بعضهم البعض. وهناك الآن عدد من قوانين البرلمان التي توجب على التاج مراعاة مبادئ معاهدة وايتانغي أو مصالح الماوري أو وجهات نظرهم. وقد تفاوضت حكومات متعاقبة مع جماعات كبيرة من السكان الأصليين في محاولة لتسوية الشكاوى المتعلقة بخرق المعاهدة.

٦٤- ولا تزال حكومة نيوزيلندا تحرز تقدماً مطرداً في التفاوض على تسوية المطالبات الناشئة عن الانتهاكات التاريخية لمعاهدة وايتانغي. وفي عام ٢٠٠١، حقق التاج تسويتين هامتين مع جماعات قبلية في الجزيرة الشمالية، وهما تتصلان بمصادرة التاج لأراض عقب الحرب التي دارت في ستينات القرن التاسع عشر وبانتهاكات أخرى للمعاهدة (تلقى شعب نغاتي روانوي ٤١ مليون دولار نيوزيلندي وشعب نغاتي تاما ١٤,٥ مليون دولار نيوزيلندي). وشملت التسويات فضلاً عن التعويض المالي اعتذاراً من التاج عن الحرب والمصادرة. ووُقع على تسوية أخرى (تخص شعب نغاتي أوا) في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، إلا أن تنفيذها مرهون بتصديق شعب نغاتي أوا عليها. وتم التوصل مؤخراً إلى اتفاق من حيث المبدأ مع شعب ثالث من شعوب إيوي في الجزيرة الشمالية هو شعب نغا راورو. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٢، رُصد ما يزيد على ٦٢٨ مليون دولار نيوزيلندي كتعويضات للتسويات النهائية والشاملة بمقتضى المعاهدة.

٦٥- وخُصص مزيد من التمويل للعملية التفاوضية من أجل تيسير دخول أصحاب المطالبات في المفاوضات ومن أجل حماية وصون الفائض من ممتلكات التاج لاستخدمه المحتمل في التسويات.

٦٦- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أصدر الوزير المكلف بشؤون المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وايتانغي مجموعة من المبادئ لإرشاد التاج في المفاوضات وفي تسوية المطالبات التاريخية لمعاهدة وايتانغي. وتنص المبادئ على ما يلي: تُجرى المفاوضات بحسن نية؛ وينبغي أن تعيد التسويات العلاقة بين التاج وأصحاب المطالبات؛ وينبغي أن تكون التعويضات عادلة (ألا تقتصر على الجانب المالي)؛ وينبغي أن تعالَج المطالبات المتماثلة بطريقة متماثلة؛ وينبغي زيادة الشفافية في التسويات بمقتضى المعاهدة؛ وينبغي التفاوض على التسويات بين الحكومة وأصحاب المطالبات.

٦٧- وأقرت محكمة وايتانغي مؤخراً عناصر من النهج الذي اتبعه التاج في تسوية مطالبات المعاهدة تتعلق باعترافه بولاية المفاوضين عن أصحاب المطالبات ومعالجته للمطالبات المتداخلة. وأقر التاج تشريعاً لتنفيذ مطالبات بواكاني، وصدر تشريع عن مجلس النواب بخصوص تسويات "تي أوري أو هاو" و"نغاتي روانوي".

٦٨- ويحرص التاج على الوفاء بالتزاماته كشريك في المعاهدة. فتسوية المظالم التاريخية هي جزء لا بد منه لتأسيس علاقات صحية مستمرة بين التاج والماوريين. على أنه إذا كان التاج يعترف بأهمية عملية التسوية، فلا ينبغي اعتبار هذه العملية محور التركيز أو الآلية الرئيسية لتشجيع هذه العلاقة في المستقبل. وسيعمل التاج على

مواصلة التقدم الهام الذي أحرز بالفعل للتفاوض من أجل التوصل إلى تسويات للمظالم التاريخية تكون عادلة ودائمة وميسرة، كما سيعمل على وضع هذه التسويات موضع التنفيذ وعلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للماوريين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعتزم الحكومة توفير فرص اقتصادية واجتماعية من خلال تحسين أوضاع الماوريين تحسينا كبيرا في مجالات الصحة والعمل والتعليم والسكن. وهذا الاهتمام بإدارة وتطوير علاقات سليمة إنما يعكس الغرض الكامن وراء معاهدة وايتانغي، ألا وهو إرساء أساس يتيح لشعبين مختلفين تماما العيش معا في وئام وبما يحقق المنفعة المتبادلة.

٦٩- وقد أنشئت الوزارة الحالية للتنمية الماورية، تي بوني كوكيري، في عام ١٩٩٢، لتحل محل الهيئات الحكومية السابقة التي كانت تعنى بالشؤون الماورية. ويتمثل دور هذه الوزارة في إسداء المشورة بشأن علاقة التاج مع الماوريين وتحقيق مستويات إنجاز أعلى للماوريين وذلك بتحسين خدمات التعليم والصحة والفرص الاقتصادية. وتتولى وزارة شؤون المرأة، من خلال وحدتها المعنية بالسياسة المتعلقة بالمرأة الماورية - تي أوهو واكاتوبو - إسداء المشورة للحكومة بشأن وضع المرأة الماورية وتأثير السياسات الحكومية عليها.

ثالثا- الهيكل القانوني العام الذي تحمى في إطاره حقوق الإنسان

ألف- السلطات القضائية أو الإدارية أو غيرها من السلطات المختصة التي لديها ولاية تؤثر في حقوق الإنسان

٧٠- يرد في الفقرات التالية وصف للقوانين الرئيسية في هذا المجال.

قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠

٧١- كان الغرض من هذا القانون هو تأكيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نيوزيلندا وحمايتها وتعزيزها، وتأكيد التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينطبق القانون على الأعمال التي تقوم بها الأجهزة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية لحكومة نيوزيلندا أو تلك التي يقوم بها أي شخص أو هيئة أثناء تأدية أية وظيفة عامة أو ممارسة أية سلطة أو أداء أية مهمة مسندة لذلك الشخص أو تلك الهيئة أو مفروضة عليهما بموجب القانون أو وفقا له. وعلى النائب العام أن يسترعي نظر البرلمان، عند عرض أي مشروع قانون، إلى أي نص فيه يتعارض مع أي من الحقوق والحريات الواردة في شرعة الحقوق. وقد أكدت محكمة الاستئناف إمكانية رفع دعوى ضد التاج للمطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك حقوق وحريات منصوص عليها في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠.

قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

٧٢- بدأ نفاذ هذا التشريع في ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، وهو يجمع بين أحكام قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ وأحكام قانون العلاقات بين الأجناس لعام ١٩٧١. وهذا التشريع هو قبل كل شيء قانون مناهض للتمييز، ويحدد ١٣ سبباً من الأسباب التي يُحظر التمييز على أساسها هي: الجنس، والوضع العائلي، والمعتقد الديني، والمعتقد الأخلاقي، واللون، والعرق، والأصل الإثني أو القومي، والعجز (بما في ذلك وجود كائنات حية في

الجسم يمكنها أن تسبب المرض)، والسن، والرأي السياسي، والوضع الوظيفي، والوضع الأسري، والميل الجنسي. ويسري القانون على القطاعين العام والخاص. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، يحدد الجزء الثاني من القانون سبعة مجالات عامة ليس مشروعاً التمييز فيها هي: العمل (بما في ذلك فترة ما قبل العمل)؛ وعمليات الشراكة؛ والرابطات الصناعية والمهنية؛ والهيئات المؤهلة وهيئات التدريب المهني؛ واستخدام الأماكن والمركبات والمرافق؛ وتوفير السلع والخدمات؛ وتوفير الأرض والسكن وغير ذلك من مرافق الإيواء؛ والاستفادة من خدمات المؤسسات التعليمية. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً تتعلق بالتنافر العرقي والمضايقات الجنسية والمضايقات العرقية.

٧٣- وفيما يتعلق بالقطاع العام، ينظم معظم الأنشطة الجزء ١-ألف من القانون الذي يأخذ بمعيار عدم التمييز المحدد في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، ويجيز بذلك تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز في القطاع العام من خلال عملية لتسوية المنازعات ممولة بأموال عامة. إلا أن السياسات والممارسات الحكومية في مجال العمل وما يرتبط بها من مضايقة وتجنٍ على المستويين العرقي والجنسي لا يزال خاضعاً لنفس المعايير التي تخضع لها أنشطة القطاع الخاص والمبينة في الجزء الثاني من قانون حقوق الإنسان.

٧٤- وينظم قانون حقوق الإنسان أيضاً لجنة حقوق الإنسان ويوجب عليها أن تركز استراتيجيتها على حقوق الإنسان بوجه عام (وليس عدم التمييز فحسب)، والتعليم وأنشطة الدعوة. ويستجيب ضم مفوض العلاقات بين الأجناس (موفِّق العلاقات بين الأجناس سابقاً) إلى اللجنة، عقب اعتماد قانون تعديل حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١، للحاجة إلى نهج شمولي إزاء حقوق الإنسان عن طريق إتاحة مدخل واحد لتقديم الشكاوى المتعلقة بجميع الأسباب التي يُحظر على أساسها التمييز سواء أكانت تتعلق بنشاط للقطاع الخاص أو العام مع الاعتراف بأن للعلاقات بين الأجناس دوراً هاماً للغاية في نشاط حقوق الإنسان في نيوزيلندا. كما أن إنشاء منصب جديد متفرغ للمفوض المعني بتكافؤ فرص العمل يكفل استمرار تطوير المبادئ التوجيهية وقواعد ممارسات طوعية لتيسير وتعزيز الممارسات الفضلى في مجال تكافؤ فرص العمل (بما في ذلك تساوي الأجر).

٧٥- ويوجب قانون حقوق الإنسان على لجنة حقوق الإنسان أيضاً أن تعد خطة عمل وطنية بالتشاور مع الأطراف المعنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا. كما استهلت الحكومة برنامج عمل بشأن سبل ووسائل إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في صنع السياسات، مما أتاح تعزيز ثقافة حقوق الإنسان القائمة داخل الحكومة. وتقود وزارة العدل العمل المشترك بين الوزارات في هذا المشروع.

قانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥

٧٦- ينص هذا القانون على أن يعين الحاكم العام أمناء المظالم بناء على توصية مجلس النواب. ويحقق أمناء المظالم في أي قرار أو توصية أو أي فعل أو تقصير من جانب أية هيئة من الهيئات المدرجة في الجداول الملحقة بالقانون ويتعلق بمسألة إدارية ويؤثر في أي شخص أو مجموعة أشخاص بصفتهم الشخصية. وتجري هذه التحقيقات بناء على شكوى يقدمها أي شخص أو بناء على اقتراح من أمين المظالم نفسه. ويجوز لأمين المظالم أن يقدم التوصيات التي يراها مناسبة، وأن يبلغها إلى الإدارة أو المنظمة المعنية ووزير العدل (عند الاقتضاء). وإذا لم تتخذ الإجراءات المطلوبة في غضون فترة زمنية معقولة، جاز تقديم التقرير حينذاك إلى رئيس الوزراء وإبلاغه إلى مجلس النواب.

٧٧- وعندما تنشأ هيئات جديدة بموجب قانون تشريعي، يُنظر في مدى استصواب إدراجها في الجداول الملحقة بقانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥ وقانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢.

قانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢

٧٨- يرمي هذا القانون إلى زيادة حرية الحصول على المعلومات الرسمية، وحماية هذه المعلومات الرسمية إلى الحد الذي يتمشى مع المصلحة العامة والحفاظ على الخصوصيات، ووضع الإجراءات اللازمة لهذه الأغراض. والمعلومات الرسمية معرفة تعريفاً واسعاً في الفرع ٢ من القانون وترد الهيئات التي ينطبق عليها القانون في الجداول الملحقة بهذا القانون وبقانون أمناء المظالم. وعموما، يخضع لهذا القانون الوزراء والإدارات الحكومية وجميع الوكالات الحكومية.

٧٩- ويجوز للأفراد ولبعض الهيئات الاعتبارية مطالبة الهيئات المدرجة في الجداول بإتاحة المعلومات الرسمية. وتتاح المعلومات الرسمية، ما لم يكن هناك سبب وجيه (يحدده القانون) لعدم الكشف عنها. ولأمناء المظالم أن يحققوا ويعيدوا النظر في رفض أي إدارة أو وزير أو مؤسسة إتاحة المعلومات الرسمية متى تم طلبها. ويقدموا بعد ذلك تقريرا إلى الهيئة المختصة مشفوعا بتوصيات، ويقع على الإدارات والوزراء والمنظمات واجب عام يتمثل في مراعاة أية توصية ما لم يوعز الحاكم العام بخلاف ذلك بموجب قرار من المجلس الخاص. ومن الممكن للشخص الذي قدم الطلب الأصلي أن يطلب إعادة النظر في مثل هذا القرار الصادر عن المجلس الخاص في المحكمة العليا وأن يستأنف أمام محكمة الاستئناف.

٨٠- وينشئ قانون الاجتماعات والمعلومات الرسمية للحكومات المحلية لعام ١٩٨٧ نظاماً مماثلاً يتعلق بالمعلومات الرسمية التي تحتفظ بها وكالات الحكومات المحلية.

قانون الخصوصيات لعام ١٩٩٣

٨١- يؤدي هذا القانون، في جملة أمور، الوظائف التالية:

(أ) ينقل من قانون المفوض المعني بالخصوصيات لعام ١٩٩١ الأحكام المنشئة لوظيفة المفوض المعني بالخصوصيات؛

(ب) يضع ١٢ مبدأ لخصوصية المعلومات بصدد ما يلي:

'١' قيام وكالات القطاعين العام والخاص بجمع واستبقاء واستخدام وكشف المعلومات المتعلقة بالأفراد؛

'٢' إمكانية الاطلاع على المعلومات الشخصية المحفوظة لدى وكالات القطاعين العام والخاص وطلب تصحيحها؛

(ج) يحدد أربعة مبادئ لخصوصية السجل العام تنظم طريقة الاطلاع على المعلومات الشخصية المحفوظة في السجلات العامة؛

(د) يطبق المبادئ على القطاعين العام والخاص؛

(هـ) يخـــول المفوض المعني بالخصوصيات سلطة الإعفاء من بعض المبادئ، من خلال مدونات قواعد الممارسة أساساً؛

(و) يضـــع ضوابط فيما يتعلق بمضاهاة المعلومات تنطبق على أحكام المضاهاة القانونية التي ينفذها القطاع العام؛

(ز) يمكِّـــن الأفراد من تقديم شكاوى إلى المفوض المعني بالخصوصيات إذا كانوا يعتقدون أن خصوصياتهم قد انتهكت. ويركز نظام الشكاوى في قانون الخصوصيات هذا على قيام المفوض المعني بالخصوصيات بمعالجة الشكاوى وإيجاد تســـوية حيثما أمكن ذلك. إلا أنه يمكن رفع دعاوى مدنية أمام محكمة إعادة النظر في شكاوى حقوق الإنسان في الحالات التي لا تتم فيها تسوية شكوى ما؛

(ح) يخـــول المفوض المعني بالخصوصيات صلاحيات لأداء وظيفة رصد وإبلاغ عامة بصدد اقتراحات السياسة العامة والاقتراحات التشريعية التي تنطوي على آثار تتعلق بالخصوصيات.

قانون الهيئة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة لعام ١٩٨٨

٨٢- يـــتيح هـــذا القانون إمكانية التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة وتسويتها عن طريق إنشاء هيئة مستقلة معنية بالشكاوى الموجهة ضد الشرطة. ويجوز للهيئة أن تتلقى شكاوى بشأن أي سوء تصرف أو تقصير عن أداء واجب يصدر عن أي فرد من أفراد الشرطة أو بشأن إجراءات الشرطة. والتحقيق في الشكاوى المرفوعة إلى الهيـــئة يجوز أن تقوم به الهيئة نفسها أو مفوض الشرطة بالنيابة عنها. فإذا تولت الهيئة التحقيق في الشكوى بنفسها وجب عليها تقديم آرائها وتوصياتها إلى مفوض الشرطة. وفي الحالات التي يحقق فيها مفوض الشرطة بنفسه في شكوى بالنيابة عن الهيئة، تستعرض الهيئة نتيجة التحقيق ولها أن توافق على قرار المفوض أو أن تقدم توصيات تشمل النظر في إجراءات تأديبية أو جزائية أو اتخاذها. وإذا لم يتخذ إجراء كاف ومناسب في غضون فترة معقولة جاز إرسال الآراء والتوصيات إلى النائب العام ووزير الشرطة، وعرضها عند الاقتضاء على مجلس النواب.

٨٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، أعلنت الحكومة اتخاذ قرار غايته تعزيز صلاحية التحقيق المستقلة للهيئة. وإذ كان تنفيذ هذا القرار لا يستدعي تعديلاً تشريعياً، فإن تعديلاً تشريعياً سيُتخذ لتغيير اسم الهيئة إلى الهيئة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة وتوسيع عضويتها.

قانون الأطفال والشباب وأسرهم لعام ١٩٨٩

٨٤- أنشـــأ هـــذا القـــانون، في جمـــلة ما أنشأه، وظيفة المفوض المعني بالأطفال. ويقوم المفوض بمجموعـــة واســـعة مـــن الوظائف التي تهدف إلى تعزيز وتأمين رعاية الأطفال والشباب. وتُستخدم اتفاقية حقوق الطفل أساساً لهذا العمل.

قانون المفوض المعني بالصحة والعجز لعام ١٩٩٤

٨٥- أنشئ منصب المفوض المعني بالصحة والعجز بموجب الفرع ٨ من القانون المشار إليه أعلاه. وتتمثل مسؤولية المفوض في تعزيز وحماية حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز من خلال أنشطة التثقيف العام ومعالجة الشكاوى. وترد هذه الحقوق ذاتها في مدونة حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز، وهي نظام يندرج في إطار هذا القانون وقد بدأ سريانه في تموز/يوليه ١٩٩٦.

٨٦- وتقدم لجنة حقوق الإنسان، والمفوض المعني بالخصوصيات والهيئة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة تقارير سنوية إلى وزير العدل عن ممارسة وظائفهم بموجب القوانين التي تخصهم. ويعرض الوزير هذه التقارير على البرلمان بعد استلامها. ويقدم أمناء المظالم تقارير سنوية إلى مجلس النواب.

باء - سبل الانتصاف المتاحة للفرد الذي يدعي أن حقا من حقوقه قد انتهك، وما يوجد من أنظمة لتعويض الضحايا ورد الاعتبار إليهم

٨٧- ذُكر آنفاً أن الأفراد الذين يرون أن أياً من حقوقهم بموجب قانون شرعة الحقوق قد انتُهك يمكنهم رفع دعوى ضد التاج. ويوجد عدد من سبل الانتصاف الممكنة من هذه الانتهاكات بما في ذلك التعويض والأمر باستبعاد الأدلة التي تُجمع بإجراء تفتيش غير مشروع.

٨٨- وفيما يخص قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، يمكن البت في شكاوى التمييز غير المشروع من خلال آلية الشكاوى في لجنة حقوق الإنسان. وتحاول اللجنة مساعدة الأطراف على تسوية الشكوى باستخدام نهج مرن وسريع لتسوية المنازعات يتضمن الوساطة وغيرها من آليات تسوية المنازعات على مستوى متدن. فإذا فشلت تسوية النزاع على المستوى المتدني أو كانت غير مناسبة جاز لأصحاب الشكوى عرض قضيتهم أمام محكمة إعادة النظر في مسائل حقوق الإنسان (محكمة إعادة النظر في الشكاوى سابقاً) لكي تبت فيها. ويجوز لمدير إجراءات حقوق الإنسان (وهو مكتب مستقل ضمن لجنة حقوق الإنسان)، أن يمثل صاحب الشكوى في النزاع مجاناً إن استوفى شروطاً معينة. كما يمكن لصاحب الشكوى أن يرفع قضيته إلى المحكمة بنفسه أو أن يستعين بمحاميه الخاص.

٨٩- وفي الحالات التي تقر فيها محكمة إعادة النظر في مسائل حقوق الإنسان إحدى الشكاوى، بما فيها الشكاوى المتعلقة بسياسات الحكومة وممارساتها تتوافر طائفة واسعة من أوجه الانتصاف من بينها منح التعويضات والأمر بتطبيق إجراءات محددة. وإذا تعلقت الشكوى بتشريعات أو أنظمة متخذة بصورة قانونية وأُقرت هذه الشكوى كان سبيل الانتصاف الوحيد المتاح هو إصدار إعلان بعدم التوافق. وهذا لا يعني إبطال التشريع وإنما يتوجب على الوزير المسؤول أن يوجه انتباه مجلس النواب إلى الإعلان وإلى استجابة الحكومة له.

٩٠- ويجوز استئناف قرارات محكمة إعادة النظر في مسائل حقوق الإنسان أمام المحكمة العالية التي يكون قرارها نهائيا، أو أمام محكمة الاستئناف بشأن نقطة قانونية.

٩١- وللهيئة المعنية بعلاقات العمل ومحكمة العمل أيضا بعض الاختصاص فيما يتصل بدعاوى المظالم الشخصية والدعاوى المتعلقة بالإخلال بعقود العمل. وتشمل المسائل المندرجة في إطار إجراءات التظلم الشخصية الادعاءات المتعلقة

بالفصل من العمل دون مبرر، والتمييز في مجالات معينة، وتصرفات أصحاب العمل التي لا مبرر لها، والمضايقات الجنسية والإكراه فيما يتعلق بالانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية إحدى نقابات الموظفين. ولا يجوز القيام في الوقت نفسه بتقديم شكوى إلى اللجنة وتقديم شكوى تظلم شخصية. ويمكن استئناف قرارات الهيئة المعنية بعلاقات العمل أمام محكمة العمل.

٩٢- وختاما، فإن للمحكمة الجزئية، بموجب المادتين ١٣١ و١٣٤ من قانون حقوق الإنسان، ولاية قضائية فيما يتعلق بجرائم الحض على التنافر العرقي ومنع الدخول إلى الأماكن العامة أو استخدام المركبات أو المرافق العامة لأسباب تمييزية. ولا يجوز إقامة مثل هذه الدعاوى إلا بموافقة النائب العام.

٩٣- ويجوز لمواطني نيوزيلندا أن يستفيدوا أيضا، في إطار إجراء تقديم البلاغات الفردية، من الأحكام المتعلقة بالشكاوى الواردة في البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أصدرت نيوزيلندا الإعلان الطلوب بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب فيما يتصل بتلقي بلاغات من الأفراد المشمولين بولايتها.

جيم- حماية الحقوق المشار إليها في شتى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان سواء في الدستور أو بموجب شرعة حقوق مستقلة، والأحكام المدرجة في الدستور أو شرعة الحقوق بصدد حالات تقييد هذه الحقوق

٩٤- ليست لنيوزيلندا وثيقة دستورية وحيدة. فالإطار الدستوري يشمل القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ وعددا من الأحكام التشريعية وقواعد القانون العام. وتتحدد كيفية ممارسة هذه السلطات القانونية على أساس "أعراف" دستورية، وهي مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي أقرت طابعها الإلزامي الفعاليات الدستورية. والقانون العادي هو الذي ينبني عليه ويصان بموجبه الإطار الدستوري، ولا يتم ذلك من خلال تنفيذ قانون أعلى أو أساسي كالذي يوجد في أنظمة قضائية أخرى. ولهذا السبب، فإن نيوزيلندا وإن كانت لديها شرعة للحقوق تم سنها في قانون شرعة الحقوق لعام ١٩٩٠، فإنها ليست شرعة حقوق مترسخة. فالحقوق والحريات الواردة في هذا القانون تخضع لحدود معقولة ينص عليها القانون ولها ما يبررها في مجتمع حر وديمقراطي. وكلما أمكن إعطاء معنى لأحد التشريعات يكون متفقا مع الحقوق والحريات الواردة في شرعة الحقوق، فضلت المحاكم هذا المعنى على أي معنى آخر. بيد أن المحاكم لا تملك سلطة إلغاء التشريعات على أساس عدم توافقها مع شرعة الحقوق. وينص القانون على آلية يقدم النائب العام بموجبها تقارير إلى البرلمان عن تناقض أي تشريع مقترح مع شرعة الحقوق.

دال- كيف تُجعل صكوك حقوق الإنسان جزءا من النظام القانوني الوطني

٩٥- لا تصبح الاتفاقات الدولية تلقائيا جزءا من قانون نيوزيلندا بمجرد عملية التصديق على إحدى المعاهدات أو الانضمام إليها أو قبولها. فلكي يسري أي اتفاق دولي في نيوزيلندا، ينبغي أن تكون أحكامه واردة بالفعل في قانون نيوزيلندا الحالي أو يتعين سن تشريع جديد لهذا الغرض. ولذلك تقوم حكومة نيوزيلندا، قبل أن تصبح طرفا في أحد الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باستعراض قانونها الوطني لترى ما إذا كان يلزم سن أي تشريعات أو إدخال تعديلات إضافية على التشريعات الموجودة من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق في قانون نيوزيلندا تنفيذا كاملا وفعالا، أو ما إذا كان يلزم إبداء أية تحفظات.

هاء- مـــا إذا كان يجوز الاحتجاج بأحكام مختلف صكوك حقوق الإنسان أمـــام المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى أو السلطات الإدارية أو إنفاذهـــا مباشرة من جانبها أو ما إذا كان يجب تحويلها إلى قوانين داخلية أو لوائح إدارية كي تستطيع السلطات المعنية أن تنفذها

٩٦- لكـــي يستطيع الفرد إقامة دعوى مباشرة بشأن حقوق تحميها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي عمومـــا أن يكون الحق مدرجا في القانون التشريعي المحلي (مثل قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠). وحيـــثما تسمح بذلك صيغة أي قانون تشريعي، تفسر المحاكم هذا القانون التشريعي بما يتمشى والقانون الدولي وتضعه موضع التنفيذ. وعدم مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة يجعل صانع القرار عرضة لمراجعة قضائية لعدم مراعاته الاعتبارات ذات الصلة.

واو - المؤسسات أو الآلية الوطنية المسؤولة عن مراقبة إعمال حقوق الإنسان

٩٧- كما لوحظ في الفرع (ألف) أعلاه، تتولى لجنة حقوق الإنسان مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان بوجه عـــام، ويتولى المفوض المعني بالعلاقات بين الأجناس والمفوض المعني بالخصوصيات مسؤوليات فيما يتعلق بالتمييز العنصري والخصوصيات على التوالي. ويتولى المفوض المعني بالأطفال الذي أنشئت وظيفته بموجب قانون الأطفال والشباب وأسرهم لعام ١٩٨٩ مسؤولية في مجال رفاهية الأطفال والشباب.

رابعا- الإعلام والإعلان

٩٨- يقع على عاتق لجنة حقوق الإنسان واجب قانوني بأداء ما يلي:

(أ) دعم وتعزيز احترام حقوق الإنسان وفهمها وتقديرها في المجتمع النيوزيلندي؛

(ب) تشجيع الحفاظ على علاقات منسجمة بين الأفراد وبين مختلف الجماعات في المجتمع النيوزيلندي وتطوير هذه العلاقات.

٩٩- ويـــؤدي مفـــوض الخصوصـــيات مهام مماثلة، عن طريق التثقيف والإعلان، في تعزيز فهم وقبول حماية خصوصيات الأفراد.

١٠٠- وتتولى لجنة حقوق الإنسان في أداء مهامها الرئيسية المسؤولية عن أمور من جملتها ما يلي:

(أ) تشجيع وتنسيق البرامج والأنشطة في ميدان حقوق الإنسان؛

(ب) اتخـــاذ الـــبحث والتعليم والمناقشة سبيلاً إلى التشجيع على حسن فهم أبعاد حقوق الإنسان في معاهدة وايتانغي وعلاقتها بقانون حقوق الإنسان المحلي والدولي؛

(ج) إعداد ونشر ما تراه اللجنة مناسباً من مبادئ توجيهية ومدونات ممارسات طوعية لتلافي الأعمال أو الممارسات التي يمكن أن تنافي أو تخالف قانون حقوق الإنسان؛

(د) الإدلاء ببيانات عامة بشأن أي مجموعة من الأفراد موجودة في نيوزيلندا أو قد تفد إليها وتتعرض أو قد تتعرض للعداء أو الازدراء، على أساس أن المجموعة تتألف من أشخاص يُعتبر التمييز ضدهم غير مشروع بموجب قانون حقوق الإنسان.

١٠١- ويقدَّم الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بطرائق عدة. وسبيل الاتصال الأول الذي يعمد إليه معظم الناس الذي يلتمسون المعلومات والمشورة من لجنة حقوق الإنسان هو "*خط المعلومات*"، وهو عبارة عن خدمة هاتفية مجانية تتلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ اتصال كل سنة. وللجنة أيضاً موقع شامل على شبكة الويب يتيح للمستخدمين الاطلاع بالاتصال المباشر على مذكرات القضايا والمعلومات عن الشكاوى والموارد المكتبية والعروض وورقات المناقشة. كما يقدَّم الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بواسطة مجموعة واسعة من المطبوعات تشمل النشرات عن خدمات اللجنة والمبادئ التوجيهية وورقات المناقشة والكراريس والملصقات. وإضافة إلى ذلك، تعقد اللجنة بصفة منتظمة حلقات دراسية عامة عن طائفة واسعة من مواضيع حقوق الإنسان.

١٠٢- ويعمل في لجنة حقوق الإنسان فريق تعليمي مخصص يقدم خدمات تدريبية لطائفة واسعة من المنظمات العامة والخاصة. وتشمل هذه الخدمات التدريبية برنامج "إعمال حقوق الإنسان" للقطاع العام؛ وبرنامج "تو تيكانغا" لتمكين المعوقين من تدريب معوقين آخرين؛ ومجموعة مواد تعليمية عن المضايقات العرقية مخصصة للاستخدام في المدارس؛ وبرنامج "تاكو ماناوا" لنشر معلومات حقوق الإنسان على المجتمعات المحلية في جميع أرجاء نيوزيلندا.

١٠٣- وتضطلع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة بمسؤولية تنسيق إعداد التقارير الدورية لنيوزيلندا إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتقوم وزارة شؤون المرأة ووزارة شؤون الشباب بإعداد التقارير المطلوب تقديمها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ويجري إعداد التقارير على أساس المعلومات الواردة من طائفة واسعة من الإدارات والوكالات الحكومية. وتتاح التقارير أيضاً للمنظمات الحكومية وغير الحكومية التماساً لتعليقاتها، ويمكن الحصول عليها من موقع كل وزارة على شبكة الويب. وقد تُرجم إلى اللغة الماورية كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (وبروتوكوله الاختياري الأول) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (وبروتوكولها الاختياري) واتفاقية حقوق الطفل.

١٠٤- وقد نشرت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ملخصات لدراسة هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لتقارير نيوزيلندا الدورية، بما في ذلك المسائل المحددة المطروحة من قبل اللجان، وهي متاحة مجاناً للجمهور. وبمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت الحكومة "كتيب نيوزيلندا بشأن حقوق الإنسان الدولية" *New Zealand Handbook on International Human Rights*. وقد نشر هذا الكتيب ليكون بمثابة مقدمة لمن أراد من مواطني نيوزيلندا الاطلاع على المزيد من المعلومات حول الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر وزارة الشؤون الخارجية والتجارة رسالة إخبارية نصف سنوية غايتها اطلاع المجتمع المدني على التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك التقدم المحرز في التزامات نيوزيلندا بتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

- - - - -